

المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية
في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة
في سوق الكويت للأوراق المالية

الاستاذ الدكتور عبدالناصر نور - عميد كلية الاعمال
حسين ناصر شجاع المطيري - ماجستير محاسبة
جامعة الشرق الاوسط - عمان

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بحث موضوع المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وتكونت عينة من (280) من أصل (360) استبانة تم توزيعها على المستثمرين في هذه الشركات. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية فيما يتعلق بـ(المبادئ القانونية، المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح والإبلاغ المالي، إقامة علاقات بناءة مع العاملين، المحافظة على ممتلكاتها الخاصة، ومقاومة أسباب الصراع على المصالح) وذلك من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات. وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة باستمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالالتزام بالمبادئ القانونية، المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح والإبلاغ المالي، إقامة علاقات بناءة مع العاملين، بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة، ومقاومة أسباب الصراع على المصالح.

مفتاح الكلمات: المنفعة المالية، الممارسة الأخلاقية، الشركات المساهمة العامة الكويتية.

Abstract

The study aims at highlighting the reciprocity between financial benefit and ethical practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies listed in Kuwait Stock Exchange. To achieve the objective of the study and to test the hypotheses, the researcher dealt with two types of data; the primary data and secondary data and selected a sample of (280) investors in such companies.

The study concluded a number of results, most notably is the existence of moderate compliance of Kuwaiti Public Shareholding Companies listed in Kuwait Stock Exchange in relation to legal principles, social accountability, disclosure and financial reporting, building constructive relations with employees, preservation of own properties and eliminating reasons for conflict of interests.

Based on the results, the study recommended that Kuwaiti Public Shareholding Companies listed in Kuwait Stock Exchange shall continuously comply with the legal principles, social accountability, disclosure and financial reporting, building constructive relations with employees, preservation of own properties and eliminating reasons for conflict of interests.

Key Word: Financial Benefit, Ethical Practice, Public Shareholding Companies

المقدمة

أصبحت الأخلاق علماً يبحث ويدرس، وأصبح من اللازم أن يرتبط بكافة العلوم الأخرى ليأخذ فيها حيزاً ونصيباً، لا سيما أنه من الأساسات الهامة التي تقوم عليها أي علاقة، وكلما زادت العلاقات تعقيداً صار من الواجب أن تحكمها الأخلاق لتشكل إطاراً يخفف من المشاكل والفوضى. ويرى كل من (George , & Kaler, 2003, p:250) أن مفهوم الأخلاقيات في عالم الأعمال يحمل معاني ومضامين كثيرة، تدور معظمها حول قواعد السلوك الإنساني، من حيث ما هو مقبول وغير مقبول لدى الآخرين، ويتفق المختصين والباحثين في تعريف الأخلاقيات من حيث المضمون والجوهر، وإن اختلفوا من حيث الشكل والأسلوب، على أن أخلاقيات الأعمال تمثل المسائل الأخلاقية حول ماذا يجب أن يكون، وما لا يجب أن يكون لإنجاز أنواع مختلفة من الأعمال. وفي مجال الإدارة تأتي الأخلاق لتبرز كعامل هام في البناء الإداري والإجراءات الإدارية، ومنطلق لتصرفات المديرين مع أصحاب الحقوق والمصالح، وكذلك العاملين في الشركات والمؤسسات المختلفة. سيما وإن التوجهات العامة في علم الإدارة تؤكد على مفهوم "أخلاقيات المهنة" (Code of Ethics) التي تعني إيجاد منظومة أخلاقية لكل مهنة ينظم بموجبها الأفراد المنتمون إليها ويحكمون إليها وتعتبر مرجعاً لهم يحدد المقبول أو غير المقبول من تصرفاتهم.

وبشير (Singh, 2001, P: 391) إلى أن العاملين في الإدارات العليا يتطلب منهم ضرورة توافر الأخلاق كأساس في التعامل وكمراجع لتحقيق أهدافهم في تعظيم الثروة بطريق تستند على مبادئ أخلاقية مهنية، تجعل تصرفات المديرين متشابهة ومتوافقة تجاه تطبيق هذا المبدأ في تنفيذ أعمالهم. وقد يكون أكثر ما تعاني منه النظم الاجتماعية اليوم هو أزمة الأخلاقيات وغياب مفهوم مساءلة الذات ومحاسبتها ومراقبتها مراقبة ذاتية، وإنه في الوقت الذي يرتقي فيه كل فرد عامل إلى المستوى الإيجابي من الأخلاق والمساءلة والمحاسبة، فإن الكثير من أعراض الفساد والترهل الإداري ستنتهي، وتعود للمجتمع قوته وإنتاجيته وعطاؤه وتتحول النظم من نظم ذات مستوى من الأداء ضمن حد أدنى مقبول إلى مستوى الأداء الأعلى، أي إلى مستوى الإبداع (الطويل، 2001، ص 247).

وتواجه الشركات العالمية مشكلة الأخلاقيات فما قد يكون أخلاقياً أو عرفياً في دولة قد لا يكون مسموح به في دولة أخرى، والمحاسبة كغيرها من الأنشطة التي تمارسها الشركات لها قوانين أخلاقية تستند على الأمانة والإخلاص والمسؤولية الاجتماعية وغيرها من المبادئ التي يجب أن يتحلى بها العاملون، ولذلك فإن الأمر يقتضي أن تقوم هذه الشركات بتطوير أنظمة واضحة لأخلاقيات الأعمال يقيّد به كافة العاملون في الشركة، بحيث تكون شاملة لكافة الممارسات الأخلاقية (العبدلي، 2007، ص 14).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تبرز مشكلة الدراسة نتيجة وجود طريقتين للربط بين اللوائح والأنظمة والممارسات العملية، فمن ناحية نجد أن هناك جهوداً مبذولة لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح، ومن ناحية أخرى يجب بذل الممكن في سبيل تطبيق اللوائح والأنظمة، وعملياً نجد أن كلاهما مهم وضروري لحماية ثروة حملة الاسهم والمستثمرين.

- لذلك كان لا بد من رصد نقاط الاهتمام التي يبدونها حملة الاسهم والمستثمرين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وفي إزالة الغموض بين مبدأ تعظيم الربحية ومبدأ المحافظة على اللوائح والأنظمة والإجراءات الإدارية المتبعة، من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:
- 1- هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمبادئ القانونية؟
 - 2- هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية؟
 - 3- هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالإفصاح والإبلاغ المالي؟
 - 4- هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بإقامة علاقات بناءة مع العاملين؟
 - 5- هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة؟
 - 6- هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تركز على الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة ضمن مفاهيم نظريات الأخلاق، - في إطار يعالج الثغرات وأوجه القصور والخلل في الدراسات المعاصرة - وذلك من خلال التأكيد على مدى تأثير هذه الممارسات على حملة الاسهم والمالكين والمستثمرين.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى:** لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمبادئ القانونية.
- الفرضية الثانية:** لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية.
- الفرضية الثالثة:** لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالإفصاح والإبلاغ المالي.
- الفرضية الرابعة:** لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بإقامة علاقات بناءة مع العاملين.

الفرضية الخامسة: لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة.

الفرضية السادسة: لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح.

منهج الدراسة

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بالاطلاع على الدراسات المختلفة في مجال المنفعة المالية. كما طبق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي جرى تصميمه كجانب من الدراسة التطبيقية، حيث تم التعرف على المبادلة بين المنفعة المالية وبين الممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات.

مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، والبالغ عددها 180 شركة، (سوق الكويت للأوراق المالية قسم العلاقات العامة النشرة السنوية لعام 2010)، والملحق رقم (1) المرفق يبين أسماء هذه الشركات.

أما عينة الدراسة فتتكون من المستثمرين في هذه الشركات، حيث قام بلختيار عينة قصدية مكونة من مستثمرين اثنين من كل شركة من الشركات التي تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، وليصبح العدد الموزع حوالي (360) استبانة، حيث جمع الباحث منها (285) استبانة ولم يكن بإمكانه استرداد البقية بسبب عدم تعاون بعض المستثمرين، ويعد فرز الاستبانات تبين وجود (5) منها غير صالحة للتحليل كون بعض فقراتها غير مكتملة الإجابة ليستقر عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (280) استبانة.

أداة الدراسة وصدقها وثباتها

قام الباحثن بتصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية ، وتم عرضها على عدد من الأساتذة والخبراء المختصين بعلم الإدارة والمحاسبة وهيئة محكمين للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، كما تم استخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (0.875) وهي نسبة جيدة لاعتماد نتائج هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

في دراسة أجراها حمودي، (2008) بهدف التعرف على أثر الجوانب الأخلاقية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقات ارتباط ذات دلالات إحصائية بين أخلاقيات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح . كذلك وجود تأثير معنوي لأخلاقيات حوكمة الشركات في إدارة الأرباح، حيث تبين وجود تأثير معنوي لمبادئ حوكمة الشركات في إدارة الأرباح ، كذلك تبين وجود تأثير معنوي لآليات حوكمة الشركات في إدارة الأرباح.

وأظهرت نتائج دراسة (Tarif, 2008) التي هدفت إلى تحليل وتقييم مناهج الأخلاقيات والحاكمة في دول المتوسط وأفريقيا، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير مناهج (أخلاقيات) التحكم المؤسسي وميكانيكيات التحكم المؤسسي، وتحفيز المساهمين للمشاركة، وتحسين أطر تنظيم المنشآت، وبناء شبكات التحكم المؤسسي غير الرسمية ضمن المجتمعات المدنية والقطاع الاقتصادي والتنظيمي. وبينت أنه لكي يعمل نظام التحكم المؤسسي فلا بد من تعزيز التشريعات القانونية والتنظيمية وبشكل دائم، بما فيها إعداد تقارير عن معايير وأخلاقيات التحكم المؤسسي.

أما دراسة حسين، والجميل، (2009) التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وبين أخلاقيات العمل، أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من فئات الأفراد من الأطباء والفنيين والإداريين متفقون على أهمية هذه الأبعاد ما دام الأفراد يستطيعون تقديم عمل متقأن وعمل ذو إلتقان مع سلوك يتضمن الإخلاص والنزاهة في عمل الفرد الذي يحاول الحفاظ على مكانته وسمعته مما يعكس على المجتمع. وبينت دراسة (Hooghiemstra and Van Manen, 2009) التي هدفت إلى التعرف على بعض المشاكل الأخلاقية التي تواجه المديرين المشرفون في الشركات، أهمية تنامي القضايا الأخلاقية في جدلية حاكمة المنظمة، لأن مثل هذه القضايا يمكن أن تضع غير التنفيذيين من المدراء في مأزق عندما لا تشارك وجهة نظره لا من قبل أعضاء المجلس الإشرافي ولا من قبل مجلس الإدارة.

الإطار النظري

لقد بات تركيز المنظمات على الأهداف والمبادئ والقيم والأخلاقيات في تطوير أداء الأفراد العاملين، الذين أصبحوا الآن أفضل مورد من موارد المنظمة ويمثلون رأس مال فكري (معرفي)، يتم التركيز عليهم وبناءهم بناءاً أخلاقياً وفكرياً من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات والسلوك في إطار ثقافة المنظمة، والذي فيه أصبح توجه المنظمات والمدراء نحو أخلاقيات العمل من خلال السلوك الفردي والسلوك الخاص بالمنظمة، وهذا يتطلب منها مواكبة التغيير الذي يحصل في البيئة الخارجية (حسين والجميل، 2009، ص8) وقد فرضت بيئة الأعمال الحالية العديد من التحديات دفعت المنظمات إلى الاستثمار في الأنشطة التي تتسجم وتنطلق من المبادئ التي حددها القانون والقيم الأخلاقية، وتسعى كثير من المنظمات أن تتجنب مقاطعتها من قبل الزبائن، لذلك فهي شديدة الحرص على تجنب نفسها مثل هذه المواقف، الأمر الذي يدفعها لبذل المزيد في الأخلاقيات (Mohr, Webb, and Harris, 2001, P:45).

كما أسهمت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تطوير وظيفة منظمات الأعمال في المجتمع، حيث أصبحت لا تقتصر على تحقيق الأهداف التي ترتبط بتحقيق وتعظيم الأرباح والعوائد وتحقيق أهداف أصحاب العمل كجزء من مسؤوليتها اتجاه المالكين، بل امتدت مسؤوليتها الاجتماعية باتجاه إيجاد نوع من التوازن بين الربح ومراعاة اهتمامات وحاجات المكونات الأخرى من المستفيدين، كما تهدف منظمات الأعمال إلى توفير المنتجات والسلع والخدمات التي تُقابل احتياجات المجتمع وإشباع رغبات أفرادها فإنَّ عليها مسؤولية المساهمة في النشاط الاجتماعي وحماية العاملين والمستهلكين والبيئة الطبيعية والمجتمع المحلي والحكومة بل وتعدتها إلى حماية مصالح المنافسين أيضاً.

أخلاقيات الأعمال

يُعد مفهوم أخلاقيات الأعمال من المفاهيم القديمة والتي حث عليها الدين الإسلامي، ففي حديث عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والذي رواه جابر رضي الله عنه (إن من أحبكم إلي وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً)، وقال في حديث أخرجه البزار وابن حبان عن أبي هريرة (ألا أخبركم بخياركم قالوا بلى يا رسول الله قال أطولكم أعماراً وأحسنكم أخلاقاً)، كما يسهم التاريخ والتقاليد والأعراف والثقافة القومية والوطنية والتكوين القبلي والعائلي وظهور الجماعات المرجعية، والقادة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وتطورها والخبرة العلمية والعملية للمجتمع، في تشكيل أخلاقيات الأعمال في أي مجتمع من المجتمعات (العامري والغالبى، 2005، ص 134).

كما إن جوانب السلوك الأخلاقي وضرورة العمل بأخلاقيات الأعمال من قبل منظمات الأعمال لا ترتبط بمجتمعات محددة، بل إنها أصبحت موضوعاً حيوياً مهماً تواجهه منظمات الأعمال في الدول المتقدمة والنامية، فلترتبط مفهوم الأخلاقيات بالإدارة والعاملين والعمل والقيادة والمديرين. كذلك فإن أخلاقيات العمل تمثل مبادئ مهمة للسلوك المرتبطة بمعايير السلوك الجيد أو غير الجيد أو السلوك الصحيح والسلوك الخطأ في تصرفات الأفراد والجماعة (Schermerhorn, 2006, p: 48).

وقد أصبح هذا المفهوم من الأمور المهمة لشغل الوظيفة في المنظمة إذ يتم التأكيد عليها من إدارتها لأنها تعد بمثابة الرقابة الذاتية للفرد لأنه يستطيع أن يميز بين الصواب والخطأ في سلوكه أثناء العمل، ولهذا يتم استقطاب الأفراد ذوي الأخلاقيات العالية للعمل في المنظمة على أساس أن هؤلاء الأفراد هم الذين يجلبون الأخلاقيات لها أو أن المنظمة تستمد أخلاقياتها من الأفراد العاملين فيها (Daft, 2003, p: 326).

وتتعلق أخلاقيات الأعمال بسلوكيات الأفراد في نشاطاتهم العملية المختلفة ، وهذا يشمل طريقة تعاملهم مع زملائهم والزبائن وأي شخص آخر يتعامل مع المنظمة، ويجد البعض صعوبة كبيرة في تحديد أين تبدأ الأخلاق الشخصية وأخلاقيات الأعمال، لان الأخلاق الشخصية تؤثر وتغطي على أخلاقيات الأعمال، ومن المهم أن نفرق بين السلوك الأخلاقي والسلوك القانوني فالأخلاق هي السلوك المتوقع من الأفراد، أما القوانين فتتعامل مع الأفعال المطلوبة فهناك فعل قد يكون قانونياً ولكنه غير أخلاقي، أو أخلاقي ولكنه غير قانوني (الصباغ، 2002، ص 204).

ويمكن القول أن أخلاقيات العمل هي الإطار الشامل الذي يحكم التصرفات والأفعال تجاه شيء ما، وتوضح ما هو مقبول أو صحيح وما هو مرفوض أو خاطئ بشكل نسبي في ضوء المعايير السائدة في المجتمع بحكم العرف والقانون، والذي تلعب فيه الثقافة المنظمة والقيم وأنظمة المنظمة وأصحاب المصالح دوراً أساسياً في تحديده (المعاضبي، 2005، ص 6).

ويؤكد (الطه، 2002، ص 32) أن الأخلاقيات في السلوك العام للأفراد في المنظمة تمثل الأساس لتطور مفاهيم جديدة لأخلاقيات الإدارة والعمل التي تطورت بدورها فيما بعد، فالممارسة الأخلاقية التي تتمثل ببعد رسمي ضمن القانون من جانب يكون لها بعد آخر أخلاقي من جانب آخر يتمثل في الالتزام بالمبادرات التي تعبر عن النزعات الأخلاقية أكثر من الامتثال لقانون مفروض. وتتبنى الشركات المعايير الأخلاقية الآتية:

1- المبادئ القانونية:

وتعني درجة الالتزام بالمطلوبات القانونية من قبل الشركة مالكة الاسهم، وتشمل دراسة هذا البعد ما يلي:

(قنومي، ونظمي، 2009)

أ- مدى التزام الشركة بإعداد التقارير المالية أو المطالبات المالية، أو أية شهادات يطلبها العاملون أو بخصوص ما يصدر عنها من تقارير إجابات العمل المهني والتأمين الصحي في تقارير صحية.
ب- حرص الإدارة العليا على انجاز أي فحوصات مطلوبة على المنتج أو الخدمة بشكل متوافق مع متطلبات أي تشريعات أو معايير إضافية.

ج- ابتعاد الشركة عن التعامل مع الموردين أو المتعهدين ورفضها الدخول في عقود مع جهات لا تطبق الإجراءات القانونية.

د- التزام الشركة التي تحمل أسهمها بتطبيق النصوص القانونية المطلوبة.

هـ- استخدام الإدارة العليا لأصول الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع استخدام صحيح ولائق.

2- المسؤولية الاجتماعية:

وهي نشاطات الشركة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وتركز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي واحترام القوانين والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للشركة، وهي بمثابة التزام بتقليل أي أضرار من الممكن أن تؤثر على المجتمع وتجنبها، وتعظيم تأثير منفعتها على المدى الطويل، وتقع أبعاد المسؤولية الاجتماعية لقطاعات الأعمال ضمن مسؤوليات قانونية واقتصادية وأخلاقية ومسؤوليات ذات طبيعة خيرية (Belal Uddin, et. al., 2008, p:67).

كما تعني المسؤولية الاجتماعية التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة، ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بالمعنى العام بأنها العلاقة ما بين المنظمة والمجتمع التي تعمل ضمن نطاقه، وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على المنظمة الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة (Asongu, 2007, p:2) وهي تشير إلى:

أ- مدى التزام الشركة بانخفاض من تكلفة منتجاتها مع الحفاظ على مستوى مقبول من الجودة انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المستهلك.

ب- أن تستخدم الشركة التكنولوجيا بجميع مراحل العمل مما يقلل التكاليف وبشكل لا يلحق الضرر بالعاملين.

ج- أن تختار الشركة المواد الخام الأقل كلفة والتي تناسب المواصفات المطلوبة بما لا يضر البيئة المحيطة.

د- تجاوب الشركة مع القوانين الخاصة بالبيئة والسلامة العامة.

هـ- عدم وجود انتقادات خاصة للإدارة حول المخالفات البيئية.

و- حرص الإدارة على عدم القيام بأنشطة غير آمنة تهدد الصحة والسلامة العامة.

ز- حرص الإدارة على كتابة تقارير خاصة بالأخطار والسلامة البيئية التي قد تبرز نتيجة ما تقوم به الشركة من أعمال.

3- الإفصاح والإبلاغ المالي:

لقد كان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة، وهذا الانفصال الذي اوجد بعدا بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي ونتائج أعماله خلال فترة زمنية معينة، لذا كان لابد من تصوير ميزانية المشروع في البداية وطباعتها ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للاطلاع على المركز المالي، ونتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة، كانت تظهر من خلال تثبيت حقوق الملكية أو رأس مال الاسهم، وبيان الزيادة أو النقص التي حدثت خلال العام (القاضي، وحمدان، 2007، ص93). وقد ارتبط مبدأ الإفصاح بظهور شركات المساهمة والتزامها بنشر قوائمها المالية دوريا لتقديم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين و مقرضين تقريراً عن نتائج أعمالها و مركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناء على ذلك الإفصاح، الذي يشير إلى درجة الإفصاح المالي لدى الإدارة العليا للشركة، وكذلك الإفصاحات الخاصة بكافة السياسات المحاسبية الهامة التي يتم استخدامها في إعداد وعرض البيانات المالية ، ومن الإفصاحات العامة التي يجب أن تتضمنها البيانات المالية (اسم المؤسسة، مكان تسجيلها، تاريخ الميزانية والفترة التي تغطيها القوائم المالية، نبذة مختصرة عن طبيعة نشاطات المؤسسة وشكلها القانوني ، وأخيراً إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة المحاسبية السابقة)، ويجب على الإدارة في جميع المؤسسات أن تراعي عدداً من الاعتبارات في اختيارها وتطبيقها للسياسات المحاسبية المناسبة عند إعدادها قوائمها المالية وهذه الاعتبارات هي: (توفيق، 2007، ص65)

1- الدقة والمصادقية: أن تتصف المعلومات المالية الصادرة عن الإدارة العليا بالدقة والمصادقية ضمن تقاريرها المالية.

2- الحيطة والحذر: يتوجب الحذر عند إعداد البيانات المالية مع الأخذ بالاعتبار الخسائر المحتملة.

3- الجمع بين الجوهر الاقتصادي والشكل القانوني: إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.

4- المادية (الأهمية النسبية): إذ انه يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر ، التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات في المؤسسة.

5- الشفافية: وتشكل البيانات والتقارير المالية الثانوية الختامية الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة.

6- الاكتمال: لتكون موثوقة فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

7- القابلية للمقارنة: وتقتضي أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن ، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

8- مدى نجاح الإدارة في تحديد نقاط الضعف والقوة الموجودة في نظام الرقابة الداخلية بحيث يصبح نظاماً فعالاً.

4- العلاقات مع العاملين:

أصبحت العلاقات مع العاملين من الظواهر الأساسية التي يعتمد عليها العاملون في المنظمات الإنسانية المختلفة، حيث إن العلاقات بين الإدارة والعمال تتم عن طريق المفاوضات الجماعية وحل المنازعات بالطرق

الودية، كذلك الاهتمام بشكاوي وقضايا العمال، واحترام الإدارة العليا للعاملين لديها وحسن العلاقات بينهم، وتشمل دراسة هذا البعد ما يلي: (قدومي، ونظمي، 2009)

- أ- عدم إفصاح الشركة عن معلومات تخص موظفا سابقا، بحيث تتسبب له الأذى في عمله الجديد
- ب- نجاح الإدارة بوضع معايير قياس مستوى الأداء خاصة بالإدارة.
- ج- نجاح الإدارة بتقديم الحوافز الخاصة بالأداء بشفافية وعدالة.
- د- عدم قيام الإدارة العليا في الشركة بتقييم أداء غير عادل للموظفين.

5- حماية الممتلكات:

أصبح معيار المنفعة التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المقدّمة للمستخدمين الخارجيين ، من خلال القوائم ذات الغرض العام أحد الأسس التي يبنى عليها الإطار المفاهيمي النظري ، وكذلك أصبحت حماية الممتلكات من متطلبات اقتصاد السوق توفير قوائم مالية موجهة المساهمين الذين يهتمون بشراء الأسهم والمقرضين الذين يقرضون أموالا باعتبارهم ممولين للشركة، فيجب أن تحتوي هذه القوائم على معلومات محاسبية ومالية دقيقة وواضحة وعادلة تعبر عن الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة ، بحيث تعبر هذه المنفعة عن درجة حماية الممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا في الشركة، وتشمل دراسة هذا البعد ما يلي: (قدومي، ونظمي، 2009)

- أ- عدم إفراط الإدارة العليا بشراء الأثاث المكتبي.
- ب- عدم إفراط الإدارة العليا بتقديم الهدايا إلى جهات حكومية ومدنية مسؤولة.
- ج- عدم إكثار الإدارة العليا من السفر غير المبرر وغير الضروري.
- د- عدم استخدام الإدارة العليا وسائل النقل الخاصة بالشركة لأغراض عائلية، إلا وفق ما تسمح به اللوائح الداخلية للشركة.

6- صراع المصالح:

وتعني درجة استغلال الإدارة العليا في الشركة لمصالحها الخاصة وعلى حساب مصلحة الشركة، بحيث تدخل الاعتبارات والمنافع الشخصية في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب النفوذ في الشركة، الأمر الذي يجب معه إيجاد التوازن المناسب بين عملية إدارة الشركة وبين تزويد مجالس إدارة الشركات بأعضاء مستقلين عن إدارة الشركة مع توفير الصلاحيات والموارد المناسبة لهم ، وذلك لتمكينهم من أداء أدوارهم المهمة في مراقبة أداء الإدارة الأخلاقي والقانوني ومدى التزامها، وتشمل دراسة هذا البعد ما يلي: (القشي، والخطيب، 2006، ص19)

- أ- عدم استخدام ساعات العمل الرسمية لإدارة أعمال خاصة يمتلكها أعضاء الإدارة العليا.
- ب- عدم وجود مصالح خاصة للإدارة العليا مع شركات موردة أو مقاولين، يسبب للإدارة العليا منافع مالية شخصية.

- ج- عدم استخدام الإدارة العليا لموارد الشركة في أعمال أخرى خاصة تمتلكها.
- د- عدم قيام الإدارة العليا بتوظيف أو تمييز موظف معين نتيجة للعلاقات الشخصية والقرابة.

أخلاقيات مهنة المحاسبة

الأخلاقيات هي معايير ومقاييس أخلاقية تستخدم لتمييز الصواب من الخطأ، وفي مجال المحاسبة تكون الأخلاقيات بمثابة مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المحاسبي الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل. وأن المنظمات تضع هذه المعايير إلى جانب المعايير الذاتية للأفراد والجماعات والتي تعمل جميعها كمحددات للسلوك تجاه مسؤوليات وواجبات العمل في المنظمة، فالأخلاقيات هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية الراسخة والتي تمثل سلوك منظمة ما، وتصنع محددات على قرارات تلك المنظمة (Wiley, 2008, P:22).

والأخلاق هي مجموعة من القيم والقواعد والمبادئ التي تحدد السلوكيات الصحيحة والسلوكيات الخاطئة، وكغيرها فإن أخلاقيات مهنة المحاسبة تشير إلى مجموعة من المبادئ والمعايير التي تسيطر على السلوكيات المحاسبية، والمتعلقة بما هو صحيح أو خطأ، وهي تمثل خطوطاً توجه سلوكيات المحاسبين في أداء أعمالهم المهنية، وإن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج العمل، فكلما كان نشاط المحاسب أكثر تأثيراً كلما ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المحاسب (سترالسر، 2008، ص 59).

والمعروف انه لا يوجد إطار أخلاقي شامل يحيط بتصرفات المحاسبين خاصة في مواجهة المشكلات والحالات المعقدة، لكي يتم توضيح ما هو صحيح أو ما هو خطأ، فمفهوم أخلاقيات العمل المحاسبي يشير إلى معرفة الخطأ والصواب في موقع العمل ومحاولة عمل ما هو صواب وجيد في مخرجات المعلومات المحاسبية التي يقدمها المحاسبون تجاه ذوي العلاقة بالمنظمة من أصحاب المصالح (Stakeholders). وبالتالي فإنه يمكن تعريف أخلاقيات العمل في المنظمة بأنها " اتجاه الإدارة وتصرفها تجاه موظفيها وزبائنهم والمساهمين والمجتمع عامة وقوانين الدولة ذات العلاقة بتنظيم عمل المنظمات إذ ينطبق هذا التعريف بذاته على عمل الأفراد " (الاونكتاد، 2001، ص194).

يرى (Pride et al, 2002, P: 37) أن تنعكس الأخلاقيات على أداء وأنشطة المحاسبين، إذ أن هؤلاء سوف يراعون العديد من المحددات الأخلاقية قبل أن يظهر أي رد فعل، فالتصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية التي تظهر ضمن نطاق أخلاقيات العمل المحاسبي يهتم بما هو صحيح أو ما هو خاطئ في الحالات الاعتيادية، فضلا عن ما يواجهه المحاسب في عمله اليومي كاستخدام موارد المنظمة لأغراض شخصية أو الاتفاقيات غير الواضحة. فلأخلاقيات الأعمال هي تطبيق للمعايير الأخلاقية الفردية في مواقف الأعمال المختلفة، لذلك فإن (Daft, 2003, p:142) يعتبر الأخلاقيات أنها مجموعة المبادئ السلوكية والقيم التي تحكم سلوك الفرد أو الجماعة في التمييز بين الصواب والخطأ.

وتتأثر الأخلاقيات كثيرا بالقيم والتقاليد الاجتماعية والتشريعات النافذة والعوامل الموقفية، وتحدد علاقات المدير بالأفراد العاملين والأفراد الآخرين خارج المنظمة ذوي المصالح في المجتمع، ومن خلال متابعة تطور الفكر الإداري نجد أن أخلاقيات الإدارة كثيرا ما غيرت من طبيعة العمل الإداري، ففي الماضي كان التركيز على حماية مصالح المالكين والاهتمام بالأرباح في حين أن الاتجاه الحالي يركز على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية

وأخلاقيات الإدارة، وبذلك يشير (Daft, 2003, P:49) إلى أن هناك ثلاثة مصادر لأخلاقيات العمل المحاسبي هي:

- 1- **القوانين والتشريعات:** وهي التي تتمثل بالمعايير القانونية الموثقة والمكتوبة، إذ تتحدد سلوكيات الأفراد والمنظمات والقيم الأخلاقية التي يتحلى بها هؤلاء بتطبيق هذه القوانين والتشريعات.
 - 2- **العمليات التربوية والاجتماعية والمعتقدات الدينية:** وهي التي تستند على القيم المتبادلة والمفاهيم المشتركة والسائدة بين الأفراد والجماعات.
 - 3- **الاعتقادات الشخصية للفرد:** وهي مجموعة من الاعتقادات الراسخة التي من خلالها تتحدد المعايير المرتبطة بسلوك الفرد وحيثية الشخصية في التصرف المناسب وفقا لتلك الاعتقادات.
- أما أخلاقيات مهنة المحاسبة والتي حددها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في أكتوبر 1983 والصادرة عن لجنة المجمع الخاصة بمعايير السلوك المهني ، والتي تم تشكيلها لإدخال ما تراه من تطوير على المعايير الصادرة عام 1964 وعرفت اللجنة باسم رئيسها Anderson وأصدرت تقريرها عام 1986 متضمنا الدستور الأخلاقي للمهنة الذي يحتوى على ما يلي: (George, and Robert, 1986, p:96)

- أولاً: معايير السلوك المهني :** وهي تمثل القيم الأخلاقية العامة المطلوبة لمهنة المحاسبة مع ربطها بالتزامات ومسؤوليات الأعضاء نحو عملائهم وزملائهم والجمهور عامة، وهذه المعايير هي: (Arens, 2010, p: 130)
- أ- **الأمانة والنزاهة:** بصفتها قيما أخلاقية أساسية يتميز بها العضو، ويستمد الجمهور ثقته من اتصاف العضو بها، وترتبط الأمانة والنزاهة بالتجرد من الانحياز للمصلحة الشخصية وأن يكون العضو محل ثقة العميل ويحفظ أسرار.
 - ب- **الموضوعية والاستقلال:** ويعني بها التحرر من أية ضغوط أو مؤثرات غير مهنية في أداء المحاسب لعمله ومراعاة توازن المصالح ولا يحدد عن الحق وأن يكون صادقا.
 - ج- **العناية الواجبة:** وترتبط بتحسين العمل واثقانه وما يتطلبه من الاستمرار في تنمية كفاءته المهنية وأداء العمل على الوجه الأكمل، أي ترتبط بقيمة "إتقان العمل وكيفية تجويده".
 - د- **مدى وطبيعة الخدمات التي يقدمها:** ويرتبط ذلك بقيمة كفاءة العمل والموازنة بين المصالح خاصة للطرف الثالث أو الجمهور.

- ثانياً: قواعد السلوك:** وهي تمثل جميع الإرشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها المحاسب في مجال تنفيذ عمله حتى يكون ملتزماً بالمعايير الأخلاقية العامة، ومن أهمها ما يلي: (Arens, 2010, p:139)
- أ- **عدم تشويه أو تحريف الحقائق أو التلاعب بها وعدم التأثير بالآخرين أو البعد عن الحق عند إصدار قراراته،** وترتبط هذه القاعدة بمعيار الأمانة والنزاهة والموضوعية.
 - ب- **بذل العناية الواجبة عن طريق التخطيط والإشراف والحصول على البيانات الكافية والملائمة،** وترتبط هذه القاعدة بمعيار العناية الواجبة.
 - ج- **أن يتأكد من إتباع المبادئ المحاسبية الموضوعية في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.**

- د- حفظ أسرار العملاء وعدم إفشائها، ويرتبط ذلك بمعيار النزاهة والأمانة.
- هـ- أن لا يسلك في تحديد أتعابه أساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة.
- و- مراعاة كرامة المهنة، فيحظر على العضو القيام بأي عمل يسئ لسمعة المهنة.
- ز- مراعاة زملاء المهنة، فلا ينافسهم من خلال الإعلانات أو دفع سمرة أو عمولة للحصول على العملاء، وأن لا يشارك أو يستخدم أشخاصاً من غير أعضاء مجمع المحاسبين.

ثالثاً: سبل تحقيق وتدعيم الالتزام بالدستور الأخلاقي:

وتتضمن ما يلي: (George, and Robert, 1986, p:98)

- أ- الالتزام الذاتي: من قبل أعضاء المجمع القائم على الفهم والإدراك والضمير المهني.
- ب- الالتزام الخارجي : من خلال أعضاء المجمع والزملاء في المهنة والرأي العام في المجتمع، الذي يتابع مدى التزام العضو بالقواعد والمعايير المقررة ورصد حالات الخروج عليها.
- ج- العقوبات: ممثلة في الإجراءات التأديبية التي يوقعها المجمع على العضو في حالة مخالفته للمعايير والقواعد.

رابعاً: هناك دراسات ترى أن البشر يمكن تقسيمهم من حيث الالتزام الأخلاقي إلى ثلاث فئات ، وهذه الفئات هي : (George, and Robert, 1986, p:99)

- 1- فئة الخبيرين من الملتزمين بالأخلاقيات على الدوام.
- 2- فئة الأشرار غير الملتزمين بالأخلاقيات على الدوام.
- 3- الفئة التي يكون التزامها الأخلاقي على قدر البيئة والظروف.

خامساً: من الضروري أن يتم توفير بيئة تفقد الناس إلى الالتزام بالأخلاقيات. وهذه البيئة لا يمكن أن تتوفر إلا بتوفر ثلاثة عناصر هي: (Arens, 2010, p:137)

- 1- وجود إرشادات واضحة للأخلاقيات.
- 2- مكافأة الملتزم بالأخلاقيات.
- 3- معاقبة مخالف الأخلاقيات.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالمبادئ القانونية، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالمبادئ القانونية

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
1	مدى التزام الشركة التي تستثمر بالأسهم بتطبيق النصوص القانونية المطلوبة	2.9571	.78855	6	متوسطة
2	مدى الالتزام بتمامين الشهادات التي يطلبها العاملون أو بخصوص ما يصدر عنها من تقارير العمل	2.9786	.38740	5	متوسطة
3	الحرص على انجاز أي فحوصات مطلوبة متوافقة مع متطلبات أي تشريعات أو معايير إضافية	3.3714	.73658	1	متوسطة
4	التقيد بإعداد التقارير المالية والمطالبات المالية	3.2464	.84040	3	متوسطة
5	درجة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية	3.3536	.91188	2	متوسطة
6	سلامة استخدام الإدارة العليا لأصول الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة	2.8464	.61753	7	متوسطة
7	الابتعاد عن التعامل مع الموردين أو المتعهدين ورفضها الدخول في عقود مع جهات لا تطبق الإجراءات القانونية وغير المرخصة	3.1071	.95936	4	متوسطة
	المتوسط العام	3.1230	.48347		متوسطة

يشير الجدول السابق إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمبادئ القانونية، و تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.3714 - 2.8464 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.1230) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (48347)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويرى الباحثان أنه بالرغم من وجود المبادئ والقيم أو المعايير التي ينبغي التركيز عليها داخل الشركات والتي تمثل القيم الأخلاقية ، وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين التحلي بها عند ممارسة الأعمال، وعند التعامل مع الآخرين، إلا أن هناك بعض المبادئ التي تعبر عن عدم التزام الشركات في النصوص القانونية وتبقى تواجه الشركات مثل هذه المشكلة، وهذا يستدعي القيام بتطبيق الإجراءات القانونية وبشكل يضمن للمالكين حقوقهم.

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
8	حرص الإدارة على عدم القيام بأنشطة غير آمنة تهدد الصحة والسلامة العامة	3.2500	.85237	4	متوسطة
9	تجاوب الشركة مع القوانين الخاصة بالبيئة والسلامة العامة	2.8286	.81599	7	متوسطة
10	تختار الشركة المواد الخام الأقل كلفة والتي تناسب المواصفات المطلوبة بما لا يضر البيئة المحيطة	3.0607	.70829	5	متوسطة
11	حرص الإدارة على كتابة تقارير خاصة بالأخطار والسلامة البيئية التي قد تبرز نتيجة ما تقوم به الشركة من أعمال	2.9750	.83492	6	متوسطة
12	استخدام الشركة التكنولوجيا بجميع مراحل العمل مما يقلل التكاليف وبشكل لا يلحق الضرر بالعاملين	3.3393	.82690	1	متوسطة
13	مدى التزام الشركة بتخفيض تكلفة منتجاتها مع الحفاظ على مستوى مقبول من الجودة انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المستهلك	3.3071	.94202	3	متوسطة
14	مدى الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل لتحسين مستوى المجتمع بأسلوب يخدم أصحاب المصالح ويخدم التنمية في آن واحد	3.2750	.95382	2	متوسطة
	المتوسط العام	3.1480	.59976		متوسطة

يشير الجدول السابق إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية، وتراوح متوسطاتها الحسابية ما بين 2.8286 – 3.3393 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام. إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.1480) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (.59976)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويرى الباحثان أنه بالرغم من التوجهات الكبيرة التي تتادي بضرورة التجاوب مع النداءات المستمرة حول تفعيل وزيادة مساهمات القطاع الخاص في مجال تبني المسؤولية الاجتماعية والنهوض بها خدمة للمجتمع المحلي، إلا أن المؤشرات تبين أن التزام الشركات في المسؤولية الاجتماعية يتطلب من هذه الشركات زيادة التفاعل مع محيطها الخارجي لكي تضمن نموها واستمرارها في السوق.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالإفصاح والإبلاغ المالي

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
15	تتصف المعلومات المالية الصادرة عن الإدارة العليا بالدقة ضمن تقاريرها المالية	3.3893	.95521	1	متوسطة
16	تتصف المعلومات المالية الصادرة عن الإدارة العليا بالمصداقية ضمن تقاريرها المالية	3.3714	.87860	2	متوسطة
17	لا تدخل الإدارة العليا في أي اتفاقية أو صفقة مالية من دون أن تحصل على تفويض مسبق حسب الأصول	3.2464	.87169	3	متوسطة
18	مدى تقيد الإدارة في تحديد نقاط الضعف والقوة الموجودة في نظام الرقابة الداخلية بحيث يصبح نظاما فعالا	3.1143	.69906	4	متوسطة
19	الإفصاح عن طبيعة الموجودات والمطلوبات المالية والمخاطر المرتبطة بها	3.0393	.84311	5	متوسطة
20	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة	2.8000	.95189	7	متوسطة
21	قيام الشركة بفحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة	2.8929	.91735	6	متوسطة
	المتوسط العام	3.1219	.60301		متوسطة

يشير الجدول السابق إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالإفصاح والإبلاغ المالي، وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 2.8000-3.3893 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام. بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.1219) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (60301)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويرى الباحثان أن وجود المعايير الدولية المحاسبية التي تركز على أهمية الإفصاح عن طبيعة الأنشطة المالية المرتبطة بعمل الشركات وضرورة قيام الشركات بفحص البيانات باستمرار، يستدعي زيادة الحرص على تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ مسارات محددة من العمل إذا ارتبطت بالقدرة على استخدام المعايير المحاسبية الدولية.

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الالتزام بإقامة علاقات بناءة مع العاملين

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
22	احترام الإدارة العليا للعاملين لديها وحسن العلاقات بينهم	3.4286	.96641	1	متوسطة
23	الإفصاح عن معلومات تخص موظفا سابقا، بحيث تتسبب له الأذى في عمله الجديد	3.4250	.81743	2	متوسطة
24	التزام الإدارة العليا في الشركة بتقييم أداء عادل للموظفين	3.0893	.58281	5	متوسطة
25	مدى نجاح الإدارة بوضع معايير قياس خاصة بالإدارة	3.4071	.82929	3	متوسطة
26	التزام الإدارة بتقديم الحوافز الخاصة بالأداء بشفافية	3.1500	.97954	4	متوسطة
27	التزام الإدارة بتقديم الحوافز الخاصة بالأداء بعدالة	2.9500	.91444	6	متوسطة
	المتوسط العام	3.24166	.51449		متوسطة

يشير الجدول السابق إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بإقامة علاقات بناءة مع العاملين، و تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 2.9500 – 3.4286 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام. إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.24166) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (.51449)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما. ويرى الباحثان أن العلاقات مع العاملين أصبحت من الأمور الأساسية التي يتم الاعتماد عليها لتحسين الإنتاجية، حيث إن العلاقات بين الإدارة والعمال تحكمها مدى نجاح الإدارة العليا التزامها بتقديم الحوافز الخاصة بالأداء بشفافية وعدالة.

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المحافظة على ممتلكات الشركة

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
28	درجة حماية الممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا في الشركة	3.2393	.87778	1	متوسطة
29	إفراط الإدارة العليا بشراء الأثاث المكتبي	2.8929	.81032	3	متوسطة
30	تقيد الإدارة العليا بعدم تقديم الهدايا إلى جهات حكومية ومunicipية مسؤولة	2.8714	.72678	4	متوسطة
31	تقيد الإدارة العليا بالسفر غير المبرر وغير الضروري	2.6786	.99293	5	متوسطة
32	استخدام الإدارة العليا وسائل النقل الخاصة بالشركة لأغراض عائلية	2.5964	.79739	6	متوسطة
33	التقيد بما تسمح به اللوائح الداخلية للشركة	3.1821	.82602	2	متوسطة

المتوسط العام	2.91011	51249.	متوسطة
---------------	---------	--------	--------

يشير الجدول السابق إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 2.3393-2.5964 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام. إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (2.91011) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (51249.)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما. ويرى الباحثان أن حماية الممتلكات أصبحت من متطلبات اقتصاد السوق التي تستدعي توفير قوائم مالية موجهة المساهمين باعتبارهم ممولين للشركة، فيجب أن تحتوي هذه القوائم على معلومات محاسبية ومالية دقيقة وواضحة وعادلة تعبر عن الوضعية المالية والاقتصادية للشركة، بحيث تعبر هذه المنفعة عن درجة حماية الممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا في الشركة.

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مقاومة الصراع على المصالح

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
34	درجة استغلال الإدارة العليا في الشركة لمصالحها الخاصة وعلى حساب مصلحة الشركة	3.2179	.91524	3	متوسطة
35	استخدام ساعات العمل الرسمية لإدارة أعمال خاصة يمتلكها أعضاء الإدارة العليا	3.2571	.96810	2	متوسطة
36	مدى وجود مصالح خاصة للإدارة العليا مع شركات موردة أو مقاولين، يسبب للإدارة العليا منافع مالية شخصية	2.8864	.88394	6	متوسطة
37	قبول الهدايا أو الرشاوي المالية والعينية من أشخاص أو شركات أخرى تتعامل مع الشركة	2.9893	.85310	4	متوسطة
38	استخدام الإدارة العليا لموارد الشركة في أعمال أخرى خاصة تمتلكها	2.8964	.90891	5	متوسطة
39	توظيف أو تمييز موظف معين نتيجة للعلاقات الشخصية والقرابة	3.3036	.91875	1	متوسطة
	المتوسط العام	3.09345	52035.		متوسطة

يشير الجدول السابق إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 2.8864-3.3036 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام. إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.09345) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (52035.)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويرى الباحثان أن تدّخل الاعتبارات والمنافع الشخصية في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب النفوذ في الشركة، سيؤدي إلى حتما إلى الإضرار بمصالح المالكين الأمر الذي يستدعي القيام بمراقبة أداء الإدارة الأخلاقي والقانوني ومدى التزامها بعدم استغلال ممتلكات الشركة لمصالحها الخاصة وعلى حساب مصلحة الشركة. اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضيات فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالية تبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار فرضيات الدراسة.

اختبار الفرضية الأولى

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بالمبادئ القانونية ".

الجدول (7) نتائج اختبار T . test للفرضية الأولى

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	.000	1.96	108.086	المبادئ القانونية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت (108.086) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية ، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بالمبادئ القانونية ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الثانية

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية ".

الجدول (8) نتائج اختبار T . test للفرضية الثانية

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	.000	1.96	87.827	المسؤولية الاجتماعية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت (87.827) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الثالثة

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بالإفصاح والإبلاغ المالي " .

الجدول (9) نتائج اختبار T . test للفرضية الثالثة

المتغير المستقل	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
الإفصاح والإبلاغ المالي	86.633	1.96	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت (86.633) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بالإفصاح والإبلاغ المالي " . ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الرابعة

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بإقامة علاقات بناءة مع العاملين " .

الجدول (10) نتائج اختبار T . test للفرضية الرابعة

المتغير المستقل	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
العلاقات مع العاملين	90.441	1.96	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4 - 11) أن قيمة t المحسوبة بلغت (90.441) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بإقامة علاقات بناءة مع العاملين " . ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الخامسة

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة " .

الجدول (11) نتائج اختبار T . test للفرضية الخامسة

المتغير المستقل	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
المحافظة على الممتلكات	81.507	1.96	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-12) أن قيمة t المحسوبة بلغت (81.507) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية السادسة

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بمقاومة أسباب الصراع على المصالح ".

الجدول (12) نتائج اختبار T . test للفرضية السادسة

المتغير المستقل	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
الصراع على المصالح	85.321	1.96	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت (85.321) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بمقاومة أسباب الصراع على المصالح ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

النتائج

يمكن تلخيص نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

1- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمبادئ القانونية من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، حيث اتفقت الإجابات على وجود الحرص على انجاز أي فحوصات مطلوبة متوافقة مع متطلبات أي تشريعات أو معايير إضافية، ووجود درجة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، وهناك تقيد بإعداد التقارير المالية والمطالبات المالية في الشركات المبحوثة.

2- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، حيث بينت النتائج أن الشركات تلتزم باستخدام التكنولوجيا بجميع مراحل العمل مما يقلل التكاليف وبشكل لا يلحق الضرر بالعاملين، وأن هذه الشركات لديها بعض المساهمات في التنمية المستدامة وهي تعمل على تحسين مستوى المجتمع بأسلوب يخدم أصحاب المصالح ويخدم التنمية في آن واحد ، وهي تعمل على تخفيض تكلفة منتجاتها مع الحفاظ على مستوى مقبول من الجودة انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المستهلك.

3- أشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالإفصاح والإبلاغ المالي من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، حيث بينت النتائج أن المعلومات المالية الصادرة عن الإدارة العليا تتصف بالدقة والمصادقية ضمن تقاريرها المالية ، كما بينت النتائج أن الإدارة العليا لا تدخل في أي اتفاقية أو صفقة مالية من دون أن تحصل على تفويض مسبق حسب الأصول.

4- أشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بإقامة علاقات بناءة مع العاملين من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، حيث تبين أن الإدارة العليا تحترم العاملين لديها وتحرص على حسن العلاقات بينهم، وهي تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموظفين السابقين.

5- أشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، حيث بينت النتائج وجود درجة من الحرص على حماية الممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا في الشركة.

6- أشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، حيث تبين أن الشركات تتبنى عدم توظيف أو تمييز موظف معين نتيجة للعلاقات الشخصية والقرباة ، كما تبين أن الشركات لا تقوم باستخدام ساعات العمل الرسمية لإدارة أعمال خاصة يمتلكها أعضاء الإدارة العليا.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة وبعد الرجوع إلى أدبيات الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

أولاً: استمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ب الالتزام بالمبادئ القانونية والقيم والمعايير التي تمثل القيم الأخلاقية وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين التحلي بها عند ممارسة الأعمال ، وعند التعامل مع الآخرين ، وذلك من خلال القيام بتطبيق الإجراءات القانونية الآتية:

ا- الالتزام بتطبيق النصوص القانونية المطلوبة عند قيام إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بالاستثمار بالأسهم.

ب- التأكد من سلامة استخدام الإدارة العليا لأصول الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ج- رفض إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية الدخول في عقود مع جهات لا تطبق الإجراءات القانونية وغير المرخصة.

د- العمل على إصدار معايير أخلاقية وتفعيلها، مع التركيز على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي.

ثانياً: استمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ب الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك لكون التوجهات الآن تنادي بضرورة التجاوب وتبني المسؤولية الاجتماعية والنهوض بما يخدم المجتمع المحلي، وذلك من خلال القيام بتطبيق بعض المساهمات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية ومنها:

ا- أهمية تجاوب إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية مع القوانين الخاصة بالبيئة ومراعاة عدم القيام بأنشطة غير آمنة قد تهدد الصحة والسلامة العامة.

ب- العمل على اختيار الشركات المساهمة العامة الكويتية لمواد الخام الأقل كلفة والتي تتناسب المواصفات المطلوبة وبما لا يضر البيئة المحيطة.

ج- قيام الشركات الكويتية بتحسين مساهماتها في التنمية من خلال العمل على تحسين مستوى المجتمع وبأسلوب يخدم أصحاب المصالح ويخدم التنمية في آن واحد.

ثالثاً: استمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ب الالتزام بالإفصاح والإبلاغ المالي كونها تعكس الوقائع الاقتصادية وتسهم في التعرف على طبيعة الأنشطة المالية المرتبطة بعمل الشركات، وتنفيذ مسارات العمل المرتبطة باستخدام المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ- استمرار الشركات الكويتية بالإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة.

ب- تقيد إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية في تحديد نقاط الضعف والقوة الموجودة في نظام الرقابة الداخلية وجعله نظاماً فعالاً يخدم أغراض الشركة.

ج- التأكيد المستمر على ضرورة الإفصاح عن طبيعة الموجودات والمطلوبات المالية والمخاطر المرتبطة بها.

د- قيام إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بفحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

رابعاً: استمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالالتزام بإقامة علاقات بناءة مع العاملين، لكون الاهتمام بقضايا العمال ومشاكلهم وحسن العلاقات بينهم أصبحت من الأمور الأساسية التي تقرر مدى نجاح الإدارة العليا، ولها اثر ايجابي في زيادة ولاء العاملين للشركة والذي بدوره ينعكس على الأداء وحسن الإنتاجية، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ- التزام إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بتقديم الحوافز الخاصة بأداء العاملين بعدالة ونزاهة، وتقييم أداءهم على أسس عادلة تضمن عدم التحيز.

ب- التزام إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بتقديم الحوافز الخاصة بأداء العاملين بشفافية ووضوح وإتباع العدالة ضمن سياسات التعيين والاختيار.

ج- استمرار إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بالالتزام باحترام العاملين لديها والحرص كذلك على حسن العلاقات معهم.

د- استمرار إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموظفين السابقين، بحيث لا تتسبب له الأذى في عمله الجديد.

خامساً: الاهتمام بالمحافظة على ممتلكات الشركة لكون حماية الممتلكات أصبحت من المتطلبات الأساسية التي تستدعي توفير درجة حماية للممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا، وخاصة تلك المتعلقة بالمحافظة على ما يلي:

أ- الابتعاد عن استخدام إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية وسائل النقل الخاصة بالشركة لأغراض عائلية، و عدم توظيف الممتلكات الخاصة بالشركة لمصلحة العاملين في إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية.

ب- توخي إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية الدقة عند قرارات بالسفر والابتعاد عن السفر غير المبرر وغير الضروري.

ج- تقيد إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بعدم تقديم الهدايا إلى جهات حكومية ومدنية مسؤولة.

د- استمرار إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بالتقيد بما تسمح به اللوائح الداخلية للشركة.

سادساً: قيام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح، لكون الاعتبار والمنافع الشخصية في اتخاذ القرارات سيؤدي إلى الإضرار بمصالح المالكين، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ- القيام بمراقبة أداء الإدارة العليا الأخلاقي والقانوني وعدم وجود منافع مالية أو شخصية تضر بمصلحة الشركة.

ب- التأكد من مدى التزام الإدارة بعدم استغلال ممتلكات وموارد الشركة لمصالحها الخاصة أو في أعمال أخرى خاصة بتملكها.

ج- عدم قبول الهدايا أو الرشاوي المالية والعينية من أشخاص أو شركات أخرى تتعامل مع الشركة.

د- الحرص على استخدام ساعات العمل الرسمية لإدارة أعمال خاصة يمتلكها أعضاء الإدارة العليا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- توفيق، محمد شريف (2007). رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، العدد 5، سبتمبر، الرياض، ص ص 65-78.
- حسين، ليث سعدالله، والجميل، ريم سعد، (2009)، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على أخلاقيات العمل دراسة لأراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل، بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المنعقد في نيسان 2009.
- حمودي، وفاء يونس، (2008). أثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح مدخل أخلاقي دراسة لعينة مختارة من الشركات المساهمة في محافظة نينوى ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- سترالسر، ستيفن، (2008)، ماجستير إدارة الأعمال في يوم واحد، مكتبة جرير، الطبعة السادسة، الإمارات العربية المتحدة.
- سوق الكويت للأوراق المالية قسم العلاقات العامة النشرة السنوية لعام 2010.
- سوق الكويت للأوراق المالية (2011). تقرير سوق الكويت للأوراق المالية، شبكة الانترنت، 2011، مجلة المستثمرون <http://www.mosgcc.com/about.php>
- الصباغ. عماد عبدالوهاب (2002)، علم المعلومات ، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- الطويل، هاني، (2001). الإدارة التعليمية مفاهيم وآفاق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان: الأردن.
- الطه، شهاب محمد محمود (2002)، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات الإنتاجية في توفير مبدأ حماية المستخدم بالتطبيق على مجموعة من المنظمات العراقية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- العبدلي، عبيد سعد، (2007)، أخلاقيات الأعمال، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- العامري، صالح مهدي والغالي، طاهر محسن، (2008). الإدارة والأعمال، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- العامري، صالح مهدي محسن، والغالي، طاهر محسن منصور، (2005)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (2007)، نظرية المحاسبة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- قدومي، عبد الرحيم، ونظمي، إيهاب، (2009)، المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية. المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جمعية كليات الأعمال والعلوم التجارية في الجامعات العربية، اتحاد الجامعات العربية، جامعة الروح القدس، الكسليك، العدد الثالث، ص ص 69-79.
- القشي، ظاهر، والخطيب، حازم، (2006)، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006. ص ص 1-34.
- الاونكتاد (2001)، السياسات العامة للأعمال وهياكل التنظيم الأساسية ، المنهج الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- المعاضيدي، محمد عصام احمد (2005)، اثر أخلاقيات العمل في تعزيز إدارة المعرفة، دراسة لآراء عينة من مدرسي جامعة الموصل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Asongu, J.J., 2007. "The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool", **Journal of Business and Public Policy**, JBPP: Vol, 1. No, 1.p p: 1-13.
- Arens, Robert, G. (2010) "A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance", **Journal of Engineering and Technology Management**, Vo. 23, No. 1-2, pp. 130-146.
- Belal Uddin, Mohammed, et. al., (2008), "Three Dimensional Aspects of Corporate Social Responsibility", Daffodil International University, **Journal of Business and Economics**, Vol. 3, No. 1, January 2008. pp : 67-81
- Daft, Richard L., (2003), **Management**, South-Western & College Publishing Co., Canada.
- George D. Anderson and Robert C. (1986). Ellyson. "Restructuring Professional standards: The Anderson report -**Journal of Accountancy** - September, Pp:96-102.
- George D., & Kaler John., (2003) Introduction to business ethics. First edition, publisher Chapman & Hall, London.
- Hooghiemstra, R. and van Manen, J. (2009). Supervisory Directors and Ethical Dilemmas: Exit or Voice? **European Management Journal** Volume No, 20, P: 1-9.
- Mohr, Lois A, Webb, Deborah J, and Harris, Katherine E, (2001), "Do consumers expect companies to be socially responsible? The impact of corporate social responsibility on buying behavior", **The Journal of Consumer Affairs**, Vol. 35, No. 1, p:45.
- Pride, Heinz and Koontz, Harold, (2002), **Management: A Global Perspective**, International Edition, McGraw Hill Inc., New York, USA.
- Schermerhorn, John R. (2006), **Management**, 7th ed., John Wiley and Sons Inc., New York.
- Singh, Nirmal, (2001). **Organizational Behavior. Competes, Theory & Practices**, New Delhi: Deep & Deep Publications PVT. LTD.
- Tariff, Jalil, (2008) "Corporate Governance in the Middle East and North Africa (MENA) Region, **Arab Bank Review**, Vol 8, No. 1, April 2008.
- Wiley Cynthia A. (2008). "**Corporate Social Responsibility in a Comparative Perspective**" book chapter in Oxford Handbook of Corporate Social Responsibility (Andrew Crane, Abigail McWilliams, Dirk Matten, Jeremy Moon and Donald Siegel, eds.) (Oxford University Press).

